أبو دهن: للاعتراف بحقوق المعتقلين المحررين

20 تشرين الأول 2013

عُقدت يوم السبت الماضي بدعوة من جمعية «أمم للتوثيق والأبحاث» و«جمعية المعتقلين اللبنانيين السياسيين في سوريا»، ندوة مغلقة، في فندق الريفييرا، تحت عنوان: «المعتقلون اللبنانيون السياسيون في سوريا ـ مطارحات في الإشكالات القانونية والقضائية وغيرها».

شارك في الندوة عدد من القانونيين، ومن الناشطين في مجال حقوق الإنسان، ومن المهتمين بموضوع الاخفاء القسري، فضلاً عن عدد من ممثلي الهيئات الدولية المعنية ومن المعتقلين السياسيين السابقين في السجون السورية.

بداية رحّب لقمان سليم من جمعية «أمم للتوثيق والأبحاث» بالحضور، شارحاً أن هذه الندوة تندرج في إطار مشروع أوسع تنفّذه جمعية أمم بتمويل من معهد العلاقات الثقافية الخارجية الألماني (إيفا) تحت عنوان «هواة الظلام ـ من تجارب الاعتقال السياسي في سوريا»، وأن هذا المشروع العام يتضمن نشاطات توثيقية وبحثية وفنية، فضلاً عن مكوّنه التشاوري.

ثم انتقل للحديث عن الندوة، فاعتبر سليم أن موضوع المعتقلين اللبنانيين السياسيين في السجون السورية، من أفرج عنه منهم ومن لا يزال قيد الإعتقال، يقع في منطقة من الالتباس التاريخي والمفهومي معاً: التباس العلاقات اللبنانية ـ السورية عموماً، والتباس التهمة والتعريف القانوني، وبهذا المعنى فإن معالجة مسألة المعتقلين هؤلاء هي أحد المداخل التي لن يكون بدّ من ولوجها في إطار أي سعي جاد إلى تصحيح العلاقات اللبنانية ـ السورية، وصولاً إلى تنقية ذاكرة هذه العلاقات.

بعد لقمان سليم، تحدث رئيس جمعية المعتقلين اللبنانيين السياسيين في سوريا الأستاذ علي أبو دهن، فشكر الحضور على مشاركتهم، معتبراً أن هذا اللقاء، يهدف، أول ما يهدف، إلى التذكير بأن عدداً غير معروف من اللبنانيين ما يزالون في السجون السورية، وأن السعي إلى الإفراج عنهم أولوية في ظلّ الإضطرابات التي تعمّ سوريا، وبأنه قد آن الأوان للاعتراف بحقوق المعتقلين المحررين من السجون السورية، المعنوية والقانونية والمادية، على غرار الأسرى المحررين من السجون الإسرائيلية.

بعد هذين الترحيبين، كانت كلمة افتتاحية لنقيب المحامين في طرابلس الأستاذ ميشال خوري، أكد فيها أن النقابة التي يرئس تعتبر أن قضية المعتقلين اللبنانيين في سوريا هي قضية محقة، وأن النقابة تسعى بكل الإمكانات التي لديها للمساهمة في إيصال هذا الملف إلى ما يمكن من خواتيم عادلة.

يذكر أن ورشة العمل هذه التي امتدت إلى ما بعد الظهر، توزعت على ثلاث جلسات، شارك في أولاها الأستاذ ماجد فياض، الذي عرض بشكل تفصيلي لمفهوم الاعتقال السياسي، ثم تلاه النائب الأستاذ ابراهيم كنعان الذي عرض اقتراح القانون الذي قدّمه في سبيل انصاف المعتقلين المحررين في سوريا، معتبراً أن الظلم لا يمكن أن ينقسم بين ظلم عدو وظلم صديق، واعداً بأن تصّر كتلة التغيير والإصلاح على ادراج اقتراح القانون هذا على جدول أعمال المجلس النيابي، ما إن تتوفر ظروف التئامه، داعياً هيئات المجتمع المدني والمعنيين بهذه القضية إلى تبني مقاربة براغماتية لها.

أما الجلسة الثانية التي أدارتها السيدة كارمن أبو جودة، مديرة مكتب المركز الدولي للعدالة الانتقالية في بيروت، فشارك فيها كل من الأستاذين المحاميين نزار صاغية وفواز ذكريا. وفي حين اعتبر الأستاذ صاغية أن قضية المعتقلين اللبنانيين السياسيين في السجون السورية لا يمكن أن تنفصل في بعض جوانبها عن قضية اللبنانيين المخفيين قسراً، شدد على ضرورة التكاتف بين الناشطين في هذا المجال للحيلولة دون استفراد القضايا التي يدافعون عنها. أما الأستاذ ذكريا، وهو معتقل سابق، فقدّم شهادة حيّة عن تجربته، وعدداً من الاقتراحات العملية التي يمكن أن يُستأنس بها للسير قدماً في سبيل تشريع حقوق المعتقلين هؤلاء.

أما الجلسة الختامية، التي أدارها المدير التنفيذي للصندوق العربي لحقوق الإنسان الأستاذ ايلي ابو عون، فكان مدارها على صياغة عدد من التوصيات ومن الاقتراحات، أبرزها ضرورة الاستمرار في الضغط على السلطات اللبنانية لتصديق الاتفاقية الدولية للحماية من الإخفاء القسري، ومتابعة السعي إلى تشكيل تحالف مدني في سبيل انشاء هيئة وطنية لمتابعة كافة أشكال الإخفاء القسري والاعتقال التعسفي.

يذكر أن ورشة العمل هذه تضمنت أيضاً عرضاً لفيلم بتوقيع «أمم للتوثيق والأبحاث» تحت عنوان «الكرسي الألماني» يصور ظروف الاعتقال في السجون السورية، كما يذكر أن «أمم للتوثيق والأبحاث» تُعِدُّ لنشر وقائع هذه الندوة في كتاب يصدر قريباً.

»

التعريفات: لبنان | المعتقلون السياسيون | السجون | سوريا | لبنان | علي أبو دهن

موقع مختار، ٢٠ تشرين الأول ٢٠١٣